مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إيران بين الضغط الخارجي وحدود التدخل العسكري

تقدير موقف لاحتمالات التدخل الأمريكي ــ الإسرائيلي في ظل الاحتجاجات الإيرانية الداخلية

يوسف كامل خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

تقديم

منذ بدء موجة الاحتجاجات الواسعة داخل إيران، أواخر ديسمبر ٢٠٢٥، وتوسّعها خلال يناير ٢٠٢٦، عاد «خيار إسقاط النظام الإيراني» إلى الواجهة عبر تصاعد الخطاب الأمريكي ــ الإسرائيلي، الذي يدعو المحتجين الإيرانيين إلى الاستمرار في احتجاجاتهم، ويحرضهم على «السيطرة على المؤسسات»، ويعدهم بتقديم الدعم، وهو ما تجسد في تصريحات الرئيس دونالد ترامب، يوم ١٣ يناير ٢٠٢٦ بالقول: «أيها الوطنيون الإيرانيون، استمروا في الاحتجاج.. استولوا على مؤسساتكم!!! ... المساعدة في الطريق»؛ وتوعده النظام ــ ما لم يتوقف عن قتل المحتجين ــ بقوله عن النظام الإيراني: «إذا بدأوا قتل الناس (...) سيتلقون ضربة قوية جدًا من الولايات المتحدة»؛ وقوله للمحتجين: «احفظوا أسماء القتلة والمعتدين.. سيَدفعون ثمنًا باهظًا». وفي سياق تقارير إعلامية، نقل البيت الأبيض عن ترامب قوله: «إذا بدأوا (المسؤولون الإيرانيون) قتل الناس (...) سيتلقون ضربة قوية جدًا».

كما أعلن الرئيس الأمريكي إلغاء جميع الاجتماعات مع المسؤولين الإيرانيين حتى يتوقف «القتل اللامعقول للمتظاهرين»، وأعلن فرض تعريفة بنسبة ٢٥% على منتجات أي دولة تتعامل اقتصاديًا مع إيران، كجزء من الضغط (رويترز ١٣ يناير ٢٠٢٦). كما دفعت شخصيات نافذة داخل الكونغرس/التيار الجمهوري نحو مقاربة أكثر هجومية، مثل دعوات السيناتور ليندسي غراهام، الذي اقترح شن حملة شاملة من هجمات عسكرية وسيبرانية ونفسية ضد النظام الإيراني لدعم المحتجين.

أما على الجانب الإسرائيلي، فالصورة تبدو ملتبسة؛ حيث صرَّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه يدعم المحتجين الإيرانيين، حيث قال ـ في تصريح رسمي ــ :«نحن نقف متضامنين مع نضال الشعب الإيراني ومع تطلعاته إلى الحرية والعدالة»؛ فيما صرَّح وزير خارجيته جدعون ساعر ــ في سياق سابق ــ بأن الهدف «ليس تغيير النظام»؛ مع ميل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ــ وفق تحليلات إسرائيلية ــ إلى تجنّب ضربة غير مستفَزّة قد تمنح طهران ذريعة لتأطير الاحتجاجات كـ «عدوان خارجي» وتضعف الزخم الداخلي.

ويعكس هذا الواقع أن هناك ثلاثة عوامل تتحكم في تقدير الموقف، وهي: (أ) الضغط الداخلي الإيراني الشديد، و(ب) الخطاب الأمريكي/الحزبي المتصاعد، و(ج) الحسابات الإسرائيلية الدقيقة، التي تخشى إفساد ديناميات الداخل الإيراني؛ فأي هذه العوامل سيؤثر في السيناريوهات المحتملة للأحداث الحالية في إيران: هل سيتم التدخل الخارجي (الأمريكي ــ الإسرائيلي) في إيران؛ وهل هذا التدخل حتمي أو احتمالي؟ وما هي مؤشراته؛ وخياراته؛ ومعوقاته؛ ومخاطره وآثاره الإقليمية والدولية؟... هذا ما تسعى الورقة إلى الإجابة عليه.

مظاهر تزايد احتمال التدخل: المؤشرات التي تدفع نحو خيار القوة

لا يمكن رصد احتمال التدخل الخارجي في إيران بوصفه قرارًا آنيًا أو نتاج تصريح واحد، بل كحصيلة تراكم مسارات متوازية تعمل في آن واحد، وتُنتج بيئة سياسية وأمنية تجعل خيار استخدام القوة أقل كلفة مما كان عليه في مراحل سابقة. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أربعة مسارات رئيسة تشكّل معًا الإطار الدافع نحو خيار القوة، دون أن ترقى ــ حتى اللحظة ــ إلى مستوى الحسم النهائي. ويمكن رصد مؤشرات التدخل «المحتمل»، لا «الحتمي»، من خلال أربعة مسارات متوازية، هي:

أولًا: انتقال خطاب الدعم من الإدانة إلى الإلزام السياسي

يمثّل التحول في الخطاب الأمريكي من دعمٍ لفظي عام إلى عبارات ذات طابع إلزامي أو إيحائي بالتدخل أحد أبرز مؤشرات التصعيد غير العسكري. فاستخدام الرئيس الأمريكي تعبيرات من قبيل «المساعدة في الطريق»، مقرونة بدعوات صريحة للمتظاهرين إلى «السيطرة على المؤسسات»، لا يقتصر على كونه دعمًا معنويًا، بل يُنتج توقعًا سياسيًا مزدوجًا: داخليًا، لدى الرأي العام الأمريكي والتيار المحافظ، وخارجيًا، لدى المحتجين والنظام الإيراني على السواء.

ويكمن الخطر في هذا النوع من الخطاب في أنه يرفع كلفة التراجع لاحقًا، خصوصًا إذا ترافق مع تصاعد القمع أو الإعدامات؛ إذ يتحول الصمت أو الاكتفاء بالعقوبات، في هذه الحالة، من خيار سياسي مشروع إلى ما يمكن تأطيره بوصفه تخلّيًا عن وعود معلنة. وبذلك، يصبح الخطاب ذاته أداة ضغط على صانع القرار، لا مجرد رسالة موجهة إلى طهران.

ثانيًا: إدراج «الخيار العسكري» ضمن نقاشات منظومة القرار

تشير التغطيات الإعلامية الأمريكية إلى انتقال مسألة التدخل من هامش الخطاب السياسي إلى دوائر التداول المؤسسي داخل منظومة الأمن القومي؛ فقد نقلت رويترز عن تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال، نشر في ١١ يناير ٢٠٢٦، بعنوان: إحاطة/ اجتماع «خيارات إيران» أن ترامب سيُعقد له اجتماع/إحاطة لمناقشة «الخطوات التالية»، وذكرت (نقلاً عن التقرير) أن الخيارات المطروحة تشمل: ضربات عسكرية، واستخدام أسلحة/ قدرات سيبرانية «سرّية» ضد مواقع عسكرية ومدنية، ومزيد من العقوبات، وتعزيز مصادر/قنوات مناهضة للنظام على الإنترنت.

كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست ــ في ١١–١٢ يناير ٢٠٢٦، تحت عنوان: «مراجعة خيارات عسكرية» داخل فريق الأمن القومي ــ أن الإدارة تنظر في خيارات عسكرية ردًا على القمع، وأن جهات الأمن القومي كانت مجدولة لإحاطة ترامب. كما أشارت إلى أن ترامب وفريقه بدأوا مراجعة خيارات لعمل عسكري محتمل وأنه سيواصل النقاشات. ومجرد عقد اجتماعات مخصصة لبحث «خيارات إيران»، ومناقشة بدائل تشمل ضربات عسكرية محدودة، أو عمليات سيبرانية سرية، أو أدوات قسرية مركبة، يعكس أن استخدام القوة لم يعد سيناريو افتراضيًا بعيدًا، بل خيارًا قيد التقييم والمفاضلة.

ولا تكمن دلالة هذه النقاشات في قرب تنفيذها، بل في كونها تُعيد تعريف حدود الممكن داخل الإدارة الأمريكية؛ إذ يصبح السؤال المطروح ليس هل يُستخدم الخيار العسكري، بل كيف وتحت أي شروط، وهو تحول نوعي في مقاربة الملف الإيراني مقارنة بمراحل سابقة كان الخيار العسكري فيها أداة ردع نظرية أكثر منه مسارًا عمليًا.

ثالثًا: تزاوج الضغط الاقتصادي مع رسائل ردع صريحة

يمثل اقتران الإجراءات الاقتصادية العقابية برسائل ردع قاسية مسارًا ثالثًا في رفع احتمالات التدخل. فالإعلان عن فرض رسوم أو تعرِفات على الدول التي تتعامل مع إيران لا يندرج فقط ضمن سياسة العقوبات التقليدية، بل يعكس انتقالًا إلى نمط الخنق الاقتصادي المعاقِب، الذي يُستخدم تاريخيًا كأحد مسارين: إما بديل مرحلي عن القوة، أو تمهيد نفسي وسياسي لها.

ويُلاحظ أن هذا النمط من الضغط يُوظَّف عادة في اللحظات التي تسعى فيها الدول الكبرى إلى اختبار قدرة الخصم على الصمود قبل الانتقال إلى خيارات أعلى كلفة، أو إلى تهيئة الرأي العام لفكرة أن الأدوات السلمية قد استُنفدت، ما يمنح أي تصعيد لاحق غطاءً سياسيًا وأخلاقيًا أوسع.

رابعًا: دور الصقور في توسيع هامش القرار الرئاسي

لا تقل دعوات التيار المتشدد داخل الكونغرس أهمية عن المسارات السابقة، رغم أنها لا تعبّر عن قرار تنفيذي مباشر. فخطاب شخصيات مثل ليندسي غراهام يؤدي وظيفتين متلازمتين: أولًا، تهيئة القاعدة السياسية والإعلامية لتقبّل فكرة الضربات أو التدخل المحدود؛ وثانيًا، توفير غطاء سياسي للرئيس إذا قرر التصعيد، بحيث لا يبدو القرار انحرافًا فرديًا بل استجابة لضغط مؤسسي.

وفي هذا السياق، تعمل هذه الدعوات على توسيع المجال المتاح للرئيس بين خيارَي التراجع أو التصعيد، دون أن تُلزمه مسبقًا بأي منهما، وهو ما يجعلها جزءًا من بيئة الدفع نحو القوة، لا مؤشرًا على استخدامها الحتمي.

> **يمثل اقتران الإجراءات الاقتصادية العقابية برسائل ردع قاسية مسارًا ثالثًا في رفع احتمالات التدخل. فالإعلان عن فرض رسوم أو تعرِفات على الدول التي تتعامل مع إيران لا يندرج فقط ضمن سياسة العقوبات التقليدية، بل يعكس انتقالًا إلى نمط الخنق الاقتصادي المعاقِب**

خامسًا: اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية من قبل أمريكا وإسرائيل

اتخذت واشنطن وتل أبيب عددًا من الإجراءات الاحترازية استعدادًا لاحتمال مواجهة عسكرية مع إيران، منها ما هو عسكري، ومنها ما هو دبلوماسي، وإعلامي/نفسي، ومدني/أمن داخلي.

فعسكريًا، قامت الولايات المتحدة بـ:

- تعزيز حالة التأهب في القيادة المركزية (CENTCOM) وتحديث خطط الطوارئ الخاصة بإيران ووكلائها.
- تفعيل جاهزية قواعد جوية وبحرية في الخليج والعراق وسوريا، مع إجراءات حماية إضافية.
- تعزيز الدفاعات الجوية، عبر نشر/رفع كفاءة منظومات اعتراض صاروخي لحماية القواعد والقوات والحلفاء.

فيما قامت إسرائيل بـ:

- وضع القوات البرية والجوية والبحرية في مستويات جاهزية مرتفعة.
- تعزيز منظومات الدفاع الجوي: توسيع جاهزية القبة الحديدية، مقلاع داوود، وحيتس، تحسبًا لصواريخ باليستية ومسيّرات.
- رفع جاهزية الجبهة الداخلية، استعداد لاحتمال فتح جبهات متزامنة (لبنان/غزة/سوريا).
- تكثيف الاستطلاع والمراقبة المستمرة للبنية العسكرية الإيرانية ومسارات الإمداد الإقليمية.

ودبلوماسيًا، قامت الولايات المتحدة بـ:

- دعوة رعاياها لمغادرة مناطق عالية المخاطر وتقليص طواقم بعثات عند الحاجة.
- إجراء مشاورات مكثفة مع شركاء أوروبيين وخليجيين لاحتواء التداعيات.
- إرسال رسائل ردع غير مباشرة عبر استخدام وسطاء وقنوات خلفية لنقل خطوط حمراء وتقليل سوء التقدير.
- تهيئة مسار قانوني من خلال بناء سردية شرعية دولية لأي تحرك دفاعي محتمل.

وقامت إسرائيل بـ:

- التنسيق الوثيق مع واشنطن، ومواءمة التوقيت والرسائل والسيناريوهات.
- تفعيل قنوات خلفية غير علنية لتفادي الانزلاق غير المقصود.
- التواصل مع شركاء إقليميين للتنسيق بشأن نطاق أي تصعيد محتمل.

وإعلاميًا، قامت الولايات المتحدة بحرب نفسية تمثلت في:

- إصدار تصريحات تُظهر الجاهزية دون إعلان نية الحرب، لرفع كلفة أي تحرك إيراني.
- تسريب منضبط لخيارات "على الطاولة" لردع الخصم وطمأنة الحلفاء.
- مواجهة السرديات عبر تحميل إيران مسؤولية أي تصعيد عبر قنوات رسمية وإعلامية.

واتخذت إسرائيل الإجراءات التالية:

- استخدام الغموض الاستراتيجي، عبر الترويج بأنها ليست طرفًا في الحرب، وعدم الإفصاح الكامل عن القدرات أو الخطط، مع إشارات ردع واضحة.
- تهيئة الرأي العام من خلال التوعية الداخلية لاحتمالات التصعيد ومتطلبات الصمود.
- إرسال رسائل نفسية تبرز الاستعداد لتعدد الجبهات دون كشف التفاصيل.

وأمنيًا، قامت واشنطن بـ:

- حماية البنية التحتية الحرجة عبر تشديد الأمن حول منشآت الطاقة، النقل، والاتصالات.
- رفع جاهزية الأمن الداخلي عبر التنسيق الفيدرالي المحلي تحسبًا لتهديدات سيبرانية أو إرهابية.
- اعتماد خطط استمرارية العمل لضمان استمرار الخدمات الأساسية في حال أي ارتدادات.

وقامت تل أبيب بالإجراءات التالية:

- تعزيز الدفاع المدني: جاهزية الملاجئ، أنظمة الإنذار المبكر، وخطط الإخلاء الجزئي إن لزم.
- حماية المنشآت الحساسة: أمن إضافي للموانئ، المطارات، ومحطات الطاقة والمياه.
- استعدادات الطوارئ الصحية والخدمية: رفع الجاهزية للاستجابة السريعة.

المسارات العملية للتدخل الأكثر واقعية

عند الحديث عن إسقاط النظام الإيراني، لا بد من تفكيك هذا المفهوم إلى مسارات متعددة، إذ إن التجربة التاريخية تُظهر أن تغيير الأنظمة غالبًا ما يكون نتيجة تراكم أدوات ضغط لا هدفًا معلنًا لضربة واحدة. ويمكن أن يشتمل مفهوم تفكيك/ «إسقاط النظام الإيراني» على المسارات التالية:

١) التدخل الهجيني وغير المباشر

يُعد هذا المسار الخيار الأكثر واقعية في المدى القريب، ويشمل دعمًا تقنيًا واتصاليًا لكسر الحجب، وتقديم أدوات سيبرانية لتعطيل قدرات المراقبة والقمع، إلى جانب حرب معلومات تستهدف شرعية النظام. وتكمن قوة هذا الخيار في أنه يسمح بالتأثير في ميزان القوة الداخلي دون عبور عتبة الحرب التقليدية، مع تقليص

المخاطر القانونية والسياسية المباشرة؛ ولذلك يعد هذا المسار هو الأكثر ترجيحًا لكيفية التدخل العسكري في إيران. ويُعدُّ هو(الأكثر ترجيحًا).

٢) توجيه ضربات محدودة ذات طابع عقابي أو ردعي

يتمثل هذا المسار في توجيه ضربات دقيقة ضد أهداف عسكرية أو أمنية محددة، تحت عناوين مثل: حماية المدنيين، أو ردع الإعدامات، أو منع التصعيد الإقليمي. ورغم محدوديته، فإنه ينطوي على خطر التوسع التدريجي، سواء عبر الرد الإيراني المباشر أو عبر ساحات الوكلاء. واحتمال تطبيق هذا المسار (متوسط).

٣) استهداف القيادة أو «قطع الرأس»

وهذا المسار عالي المخاطر؛ إذ قد يؤدي إلى نتائج عكسية عبر تحويل الانقسام الداخلي إلى حالة تعبئة قومية، ويدفع النظام إلى ردود إقليمية واسعة. ولهذا، يبقى خيارًا مطروحًا نظريًا أكثر منه مسارًا مفضّلًا عمليًا؛ واحتمال حدوثه يتراوح بين (منخفض إلى متوسط).

٤) الغزو البري وإسقاط النظام بالقوة المباشرة

وهو مسار مليء بالعقبات، نظرًا لتعقيدات الجغرافيا الإيرانية، وتشابك بنيتها الأمنية، وكلفة التجارب السابقة في العراق وأفغانستان، فضلًا عن غياب إجماع دولي أو تصور واضح لمرحلة ما بعد السقوط. ولذلك يظل هذا المسار هو أضعف المسارات وأقلها احتمالًا.

معوّقات التدخل وإسقاط النظام:

على الرغم من تصعيد التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري في إيران لحماية المحتجين ومساعدتهم ضد ما يرتكب ضدهم من عمليات قتل من قبل النظام، إلا أن تنفيذ تلك التهديدات تواجهها عوائق صلبة، منها:

أ) معضلة التأثير العكسي على المحتجين

يستند هذا المعوق إلى فرضية مفادها أن تنفيذ ضربة خارجية من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل أو كلتيهما، قد تمنح النظام فرصة ذهبية لاتهام المحتجين بالعمالة، وتحويل الاحتجاج إلى صراع سيادة، وهو ما تخشاه تحليلات إسرائيلية ترى أن ضربة غير مستفَزّة قد تضر بالاحتجاجات أكثر مما تفيدها.

ب) اتساع مسرح الرد الإيراني وتعدد أدواته

تجعل قدرة إيران/حلفائها على التمدد عبر ساحات متعددة أية ضربة محدودة مرشحة للتحول إلى تصعيد إقليمي تدريجي (استهداف قواعد، تهديد ملاحة، تصعيد عبر وكلاء).

ج) حسابات الشرعية الدولية والتحالفات

قد تحصل واشنطن على تفهم حقوقي/ أخلاقي إذا ركزت على حماية المدنيين، لكن «إسقاط النظام» كهدف صريح يصعب تسويقه دوليًا، ويخلق ترددًا أوروبيًا ويزيد الاصطفاف الروسي/ الصيني ضدها.

د) عدم وضوح البديل السياسي داخل إيران

لا شك أن فراغ السلطة في دولة بحجم إيران قد ينتج فوضى أشد من بقاء النظام الضعيف، وعلى الرغم من وجود معارضة وشخصيات في المنفى، كنجل الشاه السابق رضا بهلوي، الذي يواصل رسائله المحرضة للمحتجين؛ إلا أن سؤال: «من يحكم بعد السقوط؟» يبقى عامل كبح شديد للتدخل العسكري لتغيير نظام الحكم في الجمهورية الإيرانية، بإثنياتها وتعقيداتها الدينية، والعرقية، والأيديولوجية، والسياسية.

ه) كلفة النفط والاقتصاد العالمي

من المؤكد أن أي اضطراب واسع في الخليج/ المضائق سوف يرفع أسعار الطاقة، ويضرب سلاسل الإمداد، ويخلق صدمة تضخمية عالمية؛ وهي كلفة سياسية مباشرة على الإدارة الأمريكية وحلفائها.

ونخلص مما سبق إلى أن تزايد احتمال التدخل لا يعني اقتراب لحظة الحسم، بل يعكس انتقال الأزمة إلى مرحلة إدارة المخاطر العالية، حيث تتعايش أدوات الضغط المختلفة مع قيود بنيوية تمنع الانزلاق السريع إلى الحرب. ومن ثم، فإن قراءة المشهد الإيراني الراهن تقتضي فهم هذا التوازن الدقيق بين الدفع نحو القوة، وكوابح استخدامها، وهو ما يشكّل جوهر التقدير الاستراتيجي للموقف.

مخاطر التدخل الخارجي على الداخل الإيراني:

تجدر الإشارة إلى أن الموقف الرسمي مما يحدث في إيران، والذي تعكسه التصريحات الأمريكية والإسرائيلية التي تهدد بالتدخُّل العسكري لا تذكر أن الهدف من هذا التدخل هو إسقاط النظام؛ وإذا تحولت العملية (مهما كانت محدودة) إلى مسار إسقاطي؛ حيث تُظهر التجارب المقارنة أن الخطر الحقيقي لأي تدخل خارجي لا يكمن في لحظة الضربة أو الضغط الأولى، بل في تفكك التوازنات الداخلية بعد اهتزاز المركز السياسي. وإذا تحوّل أي تدخل محدود في إيران إلى مسار إسقاطي فعلي، فإن الداخل الإيراني قد يواجه سلسلة مخاطر بنيوية سبق أن ظهرت ــ بصيغ مختلفة ــ في العراق وليبيا وسوريا. وفيما يلي أبرز المخاطر التي يمكن أن تحدث داخل إيران نتيجة التدخل الخارجي:

أولًا: تفكك احتكار الدولة للعنف

أول وأخطر ما قد ينتج عن مسار إسقاطي هو انهيار أو تآكل احتكار الدولة للعنف المنظم. ففي العراق عام ٢٠٠٣، لم يكن سقوط نظام صدام حسين وحده هو العامل الحاسم في تفجير العنف، بل القرار السياسي بتفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية دون إطار بديل، ما أدى إلى فراغ أمني تحوّل سريعًا إلى صراع بين فاعلين مسلحين متعددي الولاءات.

وفي الحالة الإيرانية، قد يتخذ هذا الخطر شكلًا أكثر تعقيدًا؛ فالدولة لا تعتمد على جهاز واحد، بل على

منظومة أمنية متداخلة (الحرس الثوري، الباسيج، الاستخبارات، الجيش النظامي)؛ وإذا أصيبت هذه المنظومة بالشلل أو الانقسام نتيجة ضربة خارجية أو انهيار القيادة، فإن الصراع لن يكون بين «الدولة والمعارضة»، بل داخل بنية القوة نفسها، بما يفتح الباب أمام نزاع ممتد بين مراكز عنف متنافسة، على غرار ما حدث في العراق ولكن دون قوة احتلال قادرة على فرض ضبط مؤقت.

> **قد يتحقق السيناريو السوري في إيران؛ فعلى الرغم من أن الانقسام الطائفي أقل حدّة، إلا أن وجود أطراف ذات خصوصيات إثنية كـ (الأكراد، والبلوش، والعرب، والتركمان) يجعل خطر التشظي الطرفي قائمًا إذا انهارت الدولة بسرعة**

ثانيًا: تصاعد العنف الطائفي والإثني في الأطراف

من المؤكد أن القبضة المركزية للسلطة يفتح الباب أمام تسييس الهويات الفرعية؛ ففي سوريا، لم تبدأ الأزمة كصراع طائفي أو إثني، لكن انهيار السيطرة المركزية التدريجي فتح المجال أمام اصطفافات محلية ومناطقية، تحوّلت لاحقًا إلى خطوط تماس عنيفة.

وقد يتحقق السيناريو السوري في إيران؛ فعلى الرغم من أن الانقسام الطائفي أقل حدّة، إلا أن وجود أطراف ذات خصوصيات إثنية كـ (الأكراد، والبلوش، والعرب، والتركمان) يجعل خطر التشظي الطرفي قائمًا إذا انهارت الدولة بسرعة. وقد يُسرّع التدخل الخارجي هذا المسار، ليس عبر دعم الانفصال صراحة، بل عبر خلق فراغ أمني يسمح بتحول مطالب محلية إلى صراعات مسلحة منخفضة الشدة، تشبه في منطقها ما شهدته الأطراف السورية بعد ٢٠١٢.

ثالثًا: اقتصاد الحرب والانهيار الاجتماعي

قلما يؤدّي سقوط النظام إلى استعادة الدولة، بل الأغلب أن يفضي إلى تعويم السلاح، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب قائم على التهريب والميليشيات، في ظل انهيار العملة والمؤسسات. وقد اتضح ذلك إبان سقوط النظام في اليمن؛ كما تم بصوة أوضح في ليبيا، حيث لم تكن المشكلة غياب الموارد، بل غياب سلطة قادرة على إدارتها.

وعلى الرغم من أن السيناريو الإيراني قد لا يبلغ هذا الحد من التفكك الشامل، لكنه يواجه خطرًا مشابهًا في الجوهر: فالتدخل الخارجي، مع العقوبات والاضطراب الأمني، قد يسرّع انهيار العملة وسلاسل الإمداد، ما يخلق بيئة مواتية للجريمة المنظمة، والهجرة، والنزوح الداخلي. ومع الوقت، يتحول البقاء الاقتصادي إلى وظيفة أمنية، وتصبح شبكات العنف جزءًا من دورة الاقتصاد، كما حدث في ليبيا ولكن بصيغة أكثر تعقيدًا وأطول أمدًا.

رابعًا: تحوّل الاحتجاج إلى «ميدان تصفية»

يؤدي تدخل الأطراف الخارجية وتدويل الصراع عادةً إلى عسكرة الاحتجاج وتحويله إلى ساحة تصفية حسابات، وقد حدث ذلك في سوريا، حيث لم يعد المدنيون طرفًا سياسيًا بل وقودًا لصراع صفري؛ وفي العراق، أسهم مناخ الفوضى بعد ٢٠٠٣ في استهداف الناشطين والفاعلين المدنيين بين نار الدولة والميليشيات.

وليس من المستبعد أن يؤدي التدخل الخارجي في إيران إلى نتيجة مشابهة، ولكن أكثر مأساوية؛ إذ قد يستخدم النظام التهديد الخارجي لتبرير أقصى درجات القمع، بينما تتحول ساحات الاحتجاج إلى فضاءات عنف مفتوحة. وبدل أن يكون التدخل أداة حماية للمحتجين، قد يصبح عاملًا يضاعف كلفة الاحتجاج نفسه، ويدفع النظام ــ قبل السقوط أو أثناءه ــ إلى سياسات تصفية جسدية وقانونية واسعة.

ونخلص من خلال المقارنة المنهجية، بين ما حدث في بعض دول المنطقة وما قد يحدث في إيران جراء التدخل الخارجي لإسقاط النظام إلى القول إن الخطر في إيران قد يكون أكبر وأشد مما حدث في غيرها من دول المنطقة، لأن ما قد يحدث فيها لن يكون تكرارًا لنموذج واحد بعينه، بل ربما يكون نموذجًا هجينًا يشبه ما حدث في العراق من «تفكك احتكار العنف»، إذا سقطت القيادة دون إطار انتقالي؛ وما حدث في ليبيا من «تعويم الفاعلين المسلحين»، في حال غابت الدولة المركزية؛ وما حدث في سوريا من نشوء «نزاع طويل منخفض الشدة»، إذا فشل الإسقاط السريع.

وبالتالي، فإن أي تدخل خارجي لا يملك تصورًا دقيقًا لـ اليوم التالي، ولا يراهن على مسار داخلي منظم لإعادة إنتاج السلطة، قد لا يؤدي إلى تحرير المجتمع الإيراني، بل قد يؤدي إلى إدخاله في مرحلة استنزاف بنيوي، تكون كلفتها الإنسانية والسياسية أعلى بكثير من كلفة بقاء النظام نفسه في المدى القصير.

الآثار الإقليمية لأي تدخّل خارجي في إيران

لا تُقاس ارتدادات أي تدخّل خارجي في إيران بحجمه العسكري المعلن فقط، بل بطبيعة البيئة الإقليمية التي تعمل فيها طهران منذ عقود، وهي: شبكة المضائق الحيوية، ودوائر النفوذ عبر الوكلاء، ومنظومة ردع متبادل تشكّلت على قاعدة «التصعيد المُدار». ولهذا فإن أي مواجهة أمريكية/ إسرائيلية ــ إيرانية، حتى لو بدأت محدودة، تميل تاريخيًا إلى إنتاج آثار فورية على الخليج والملاحة، وآثار توسعية عبر ساحات الوكلاء، ثم آثار بنيوية على معادلات الردع وتوازنات القوة.

أ) تهديد أمن الخليج والمضائق

في كل مرة اقتربت فيها المواجهة من إيران (أو شعرت طهران بأنها محاصرة)، برزت المضائق والممرات البحرية كأول ساحة يمكن فيها رفع الكلفة دون الذهاب إلى حرب برية شاملة. وربما كانت «حرب الناقلات» في الثمانينيات نموذجًا تاريخيًا لذلك؛ حيث تصاعد استهداف السفن وعمليات التعدين والمرافقة العسكرية، وترتب على ذلك تذبذب في حركة الشحن وارتفاع كلفة التأمين والمخاطر التشغيلية، دون أن يعني ذلك توقفًا كاملًا

لتدفقات الطاقة عالميًا. وقد وثقت تقارير بحثية وأخرى للكونغرس كيف أدت هذه المرحلة إلى اضطراب في الملاحة وارتفاع علاوات المخاطر، مع قدرة الأسواق ــ في حالات معينة ـــ على التكيّف وفق المعروض العالمي ومسارات النقل البديلة.

والدلالة التي تهمنا في الحالة الإيرانية اليوم ليست «التشابه الحرفي»، بين ما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي وما قد يحدث إذا ما تم تدخل خارجي في إيران، بل الاستدلال على أن إيران (أو خصومها) عندما يريدون إيصال رسالة استراتيجية سريعة، فإن «الاحتكاك البحري» هو أقصر طريق يسلكونه للوصول إلى هدفهم. ويزداد هذا الاحتمال مع خبرة بحرية غير متناظرة تراكمت لدى الحرس الثوري في بيئة الخليج.

وإذا أردنا مثالًا أقرب زمنًا على «اقتصاديات الصدمة البحرية» خارج مضيق هرمز مباشرة، فالأزمة الممتدة في البحر الأحمر تُظهر كيف يمكن لتهديدات أمنية مستمرة أن تُترجم إلى تحويل مسارات وارتفاع كلفة النقل والتأمين وتراجع أحجام العبور في الممرات الرئيسية. فالبنك الدولي وثّق تراجعًا حادًا في حركة المرور عبر قناة السويس وباب المندب مقارنة بالمعايير التاريخية، مع اتجاه السفن للتحويل حول رأس الرجاء الصالح، وما يرافق ذلك من زيادة في المسافات والأزمنة وتكاليف سلاسل الإمداد.

والخلاصة، هي أن تنفيذ سيناريو التدخل الخارجي ضد إيران، سيجعل دول الخليج تواجه معادلة مزدوجة تتمثل في: (١) طلب مظلة أمنية وحماية ممرات، و(٢) تجنّب تحويل أراضيها/ موانئها إلى نقاط اشتباك أو ردّ؛ وهي معادلة برزت تاريخيًا في سياقات المرافقة والردع البحري.

ب) تفعيل ساحات الوكلاء

تحرص إيران في أي مواجهة معها على ألَّا يظل التصعيد غالبًا ثنائيًا ومباشرًا، بل يميل إلى الانتشار عبر ساحات وسيطة، اعتمادًا على ما تمتلكه طهران أو خصومها من هوامش إنكار وتدرّج. وهذه ليست فرضية نظرية؛ بل نمطٌ تكرر في محطات عديدة. ولعل أبرز مثال قابل للاستدعاء المنهجي في هذا الشأن هو العراق بعد اغتيال قاسم سليماني مطلع ٢٠٢٠؛ حيث لم يكن الرد داخل الخليج فقط، بل اتخذ شكل ضربات صاروخية على قواعد تستضيف قوات أمريكية في العراق، ما يوضح كيف تتحول ساحة وسيطة إلى مسرح «رسائل استراتيجية» بين طهران وواشنطن.

ويُظهر المسار نفسه أيضًا كيف يمكن لهجمات أو ضربات متبادلة على الأرض العراقية أن تتدحرج إلى حلقات ردّ وردّ مضاد بين الولايات المتحدة وفصائل مسلحة مرتبطة بإيران. وفي بلاد الشام ولبنان، تقدم تجربة حرب ٢٠٠٦ نموذجًا مهمًا لفهم «قدرة الوكلاء على

جرّ الإقليم إلى دورة تصعيد» حتى عندما لا يكون الصراع الأصلي على أرض الوكيل فقط. وتوضح تقارير الكونغرس حول صراعات إسرائيل ــ حزب الله، كيف يمكن لتبادل واسع النيران وإخلاءات سكانية وتبدّل قواعد الاشتباك أن يعيد تعريف مستوى المخاطر الإقليمية.

أما اليمن/البحر الأحمر، فالتجربة الأخيرة تكشف أن «ساحة الوكيل» قد تعمل، ليس فقط ضد أهداف عسكرية، بل ضد الاقتصاد العالمي والملاحة عبر استهداف أو تهديد خطوط التجارة، وهو ما وثّقه البنك الدولي بوصفه اضطرابًا عميقًا في الممرات البحرية وتحوّلًا قسريًا في المسارات.

وعليه يمكن أن يكون الاحتمال الأكثر ترجيحًا في حالة التدخل ضد إيران، ليس «حربًا مباشرة شاملة»، بل توسيعًا أفقيًا يشمل: ضربات على قواعد/مصالح (العراق وسوريا كنقطة تماس)، وتصعيد على حدود إسرائيل الشمالية/لبنان، وضغط على الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب؛ مع تفاوت في الشدة وفق قرار طهران بإدارة التصعيد أو كسره، وعودة الوكلاء بقوة إلى الساحة الإقليمية، وهو أمر غير مستبعد في ظل ما آلت إليه الأمور من فوضى ــ إقليمية ودولية ــ مدارة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

ج) إعادة تشكيل معادلات الردع الإقليمي

من المرجح أنه إذا اهتز النظام الإيراني أو انكفأ مؤقتًا تحت ضغط تدخل/ تصعيد، فإن الأثر الإقليمي الأكبر سيكون في قواعد الردع المتمثلة في: منطق «الردع عبر الدولة» ومنطق «الردع عبر الشبكات»، وقد يتراجع منطق الردع الأول لصالح الأخير أو العكس، وذلك بحسب مآلات الداخل الإيراني. وهنا يفيدنا التذكير بتجربتين مختلفتين تتشابهان مع ما قد يحدث في إيران إذا تعرضت للتدخل الخارجي:

الأولى: تجربة ٢٠١٩ (هجمات أرامكو/ بقيق – خريص) حيث تُظهر كيف يمكن لهجوم واحد على بنية طاقة حرجة أن يرسل موجة ارتدادية: اضطراب في الإنتاج، قفزة في أسعار النفط، وإعادة تقييم منظومات الدفاع؛ وهو ما يؤكد أن الردع لا يُقاس فقط بمواجهة عسكرية مباشرة، بل بـ «قابلية تعطيل الاقتصاد». وقد وثق تقرير خدمة أبحاث الكونغرس أثر الهجمات على الأسواق، وأبرز هشاشة البنى الحرجة أمام أدوات غير تقليدية (مسيّرات/صواريخ). وربما تؤدي «ضربة محدودة» ضد إيران إلى فتح شهية الأطراف على تبادل ضربات تستهدف البنى الحرجة، ما يرفع كلفة الردع على دول الخليج والاقتصاد العالمي.

أما التجربة الأخرى فهي تجربة الصراع المتعدد الساحات بعد ٢٠٢٣ في البحر الأحمر، وتبرز أن الردع قد يصبح «موزعًا»، ولم يعد محصورًا بين دولتين، بل بين تحالفات بحرية، ووكلاء، وتدابير اقتصادية، وتحوّلات مسار الشحن؛ ولذلك يربط البنك الدولي هذا النوع من الأزمات بتأثيرات تتجاوز الأمن إلى إعادة هندسة سلاسل الإمداد.

ونخلص مما سبق إلى القول إن التدخُّل في إيران يُرجّح أن يُحدث (إقليميًا):

١. صدمة ملاحة وتأمين وشحن في الخليج والمضائق (كما في حرب الناقلات ومع أزمات الممرات الحديثة).

٢. توسعًا أفقيًا في ساحات الوكلاء (كما تُظهر أمثلة العراق ولبنان واليمن).

٣. إعادة ضبط تدريجية لقواعد الردع الإقليمي، حيث تتحول البنى الحرجة والممرات إلى أدوات ضغط، وقد ينشأ فراغ نفوذ تتسابق القوى على ملئه.

الآثار العالمية للتدخل العسكري في إيران:

لا يقتصر أي تدخل عسكري واسع النطاق ضد إيران على كونه حدثًا إقليميًا، بل يحمل بالضرورة تداعيات بنيوية على النظام الدولي، سواء على مستوى الاقتصاد العالمي، أو على أنماط الاصطفاف بين القوى الكبرى، أو على قواعد ضبط الانتشار النووي التي تشكّل أحد أعمدة الاستقرار الاستراتيجي منذ نهاية الحرب الباردة. وتكمن خطورة هذا التدخل في أنه لا يهدد توازنًا قائمًا فحسب، بل يفتح الباب أمام إعادة تعريف قواعد الردع والأمن الدولي. وفيما يلي تفصيل لتلك التداعيات:

أولًا: الاقتصاد العالمي بين صدمة الطاقة وتسارع التضخم

يمثّل الخليج العربي ومضيق هرمز شريانًا حيويًا لتدفقات الطاقة العالمية، وأي تصعيد عسكري في إيران ــ سواء عبر استهداف مباشر للبنية النفطية أو تهديد الملاحة ــ من شأنه أن يُحدِث صدمة طاقة عالمية فورية. ولن تنحصر هذه الصدمة ــ إذا تم وقوعها ــ في ارتفاع أسعار النفط والغاز فحسب، بل ستمتد آثارها إلى تكاليف الشحن والتأمين البحري وسلاسل الإمداد الصناعية، بما يعيد إنتاج بيئة تضخمية عالمية، في لحظة يعاني فيها الاقتصاد الدولي أصلًا من هشاشة ما بعد جائحة (كورونا) واندلاع الحروب في أماكن متفرقة من العالم.

ومن شأن هذا الارتفاع في أسعار الطاقة أن يضع البنوك المركزية، لا سيما في الاقتصادات الكبرى، أمام معضلة مزدوجة وهي: إما اللجوء إلى تشديد السياسة النقدية لكبح التضخم مع المخاطرة بالركود، أو التراخي النقدي مع قبول موجة تضخمية جديدة. وفي كلتا الحالتين، ستكون الدول النامية ــ المستوردة للطاقة والغذاء، وما أكثرها ــ هي الخاسر الأكبر، ما يُنذر بتوسّع فجوات عدم المساواة الاقتصادية وعودة أزمات الديون السيادية إلى الواجهة.

> **يمثّل الخليج العربي ومضيق هرمز شريانًا حيويًا لتدفقات الطاقة العالمية، وأي تصعيد عسكري في إيران ــ سواء عبر استهداف مباشر للبنية النفطية أو تهديد الملاحة ــ من شأنه أن يُحدِث صدمة طاقة عالمية فورية**

ثانيًا: تعميق الاستقطاب الدولي وإعادة تسييس الاقتصاد العالمي

سيؤدي التدخل في إيران إلى تعميق حالة الاستقطاب الدولي القائم أصلًا، حيث يُرجّح أن تنظر كل من الصين وروسيا إلى الأزمة بوصفها فرصة استراتيجية لإضعاف النفوذ الأمريكي وإعادة تأكيد خطاب «ازدواجية المعايير

الغربية»؛ فبينما قد لا تنخرط هاتان القوتان في مواجهة عسكرية مباشرة، إلا أنهما ستستثمران ــ سياسيًا واقتصاديًا ــ في الأزمة، عبر تعطيل الإجماع الدولي في مجلس الأمن، وتوسيع شبكات الالتفاف على العقوبات، وتعزيز التعاون مع دول رافضة للهيمنة الغربية.

وفي هذا السياق، ستتسارع ظاهرة تسييس الاقتصاد العالمي من خلال: توسّع استخدام العقوبات، وتشكّل تكتلات مالية وتجارية موازية، وتآكل الثقة في النظام المالي الدولي القائم على الدولار. ومع الوقت، قد يُسهم هذا المسار في تقويض فعالية أدوات الضغط الغربية ذاتها، إذ تتحول العقوبات من أداة ردع إلى عامل دفع نحو بناء اقتصاد عالمي أكثر تجزؤًا وأقل قابلية للضبط الجماعي.

ثالثًا: ارتباك نظام عدم الانتشار النووي وتآكل قواعد الردع

ربما يكون الأثر الأخطر للتدخل العسكري في إيران هو ما يخلّفه من رسائل متناقضة ومربِكة لنظام عدم الانتشار النووي. فإذا بدا أن اقتراب إيران من العتبة النووية لم يحمِها من التدخل العسكري، فقد تستنتج دول أخرى أن الالتزام بالقيود الدولية لا يوفّر بالضرورة ضمانات أمنية، ما يدفعها إلى تسريع برامجها النووية سرًا كوسيلة ردع قصوى. وعلى العكس، إذا فُسِّر التدخل بوصفه ردًا استباقيًا على مجرد «اقتراب إيران من العتبة النووية»، فإن ذلك يعزّز منطق أن امتلاك القدرة النووية الكاملة هو الضمان الوحيد للبقاء.

وفي الحالتين، ستتآكل القاعدة المركزية التي قام عليها نظام عدم الانتشار، وهي: ربط الامتناع عن التسلح النووي بضمانات أمنية وسياسية موثوقة. وبدلًا من ذلك، قد يشهد العالم عودة منطق «الردع الذاتي» وانتشار القدرات النووية أو شبه النووية، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في مناطق أخرى تشهد تنافسًا حادًا بين قوى إقليمية متجاورة.

ونخلص مما سبق إلى أن التدخل العسكري في إيران، إذا ما وقع، لن يكون مجرد مواجهة محدودة الأهداف، بل حدثًا كاشفًا لحدود النظام الدولي الراهن. فهو يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي عبر صدمة طاقة وتضخم ممتد، ويُعمّق الاستقطاب بين القوى الكبرى، ويقوّض أحد أهم إنجازات الأمن الدولي المعاصر: نظام عدم الانتشار النووي. وبذلك، فإن كلفة هذا التدخل ــ حتى لو بدا ناجحًا تكتيكيًا ــ قد تفوق بكثير مكاسبه الاستراتيجية، عبر دفع العالم نحو نظام أكثر هشاشة، وأكثر قابلية للانقسام، وأقل قدرة على ضبط الأزمات الكبرى.

السيناريوهات المستقبلية:

لا يقتضي تقييم احتمال التدخل الخارجي في إيران القفز إلى استنتاجات حاسمة، بقدر ما يتطلب قراءة تدريجية لمسارات السلوك الغربي في ضوء الخبرة

التاريخية، وكلفة التدخل، وحساسية البيئة الإقليمية والدولية. فالخبرة المتراكمة في حالات مشابهة تشير إلى أن الانتقال من الخطاب إلى الفعل العسكري لا يحدث دفعة واحدة، بل يمر عادة بمراحل تصعيد محسوبة تُختبر فيها ردود الفعل الداخلية والخارجية قبل اتخاذ قرار لا رجعة فيه. وانطلاقًا من ذلك، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسة، متفاوتة الاحتمال، تحكمها ديناميات الزمن، وحدّة التطورات داخل إيران، وحدود التوافق الأمريكي ــ الإسرائيلي؛ والسيناريوهات هي:

السيناريو الأول: تصعيد الضغط الهجين دون تدخل عسكري مباشر

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر ترجيحًا في المدى القريب، حيث تميل الولايات المتحدة وشركاؤها إلى تعظيم أدوات الضغط غير العسكرية بدل الانخراط في مواجهة مفتوحة عالية الكلفة. ويقوم هذا المسار على مزيج من الحرب السيبرانية، والتضييق الاقتصادي، والعزلة الدبلوماسية، والدعم السياسي والإعلامي للاحتجاجات، بهدف إضعاف أدوات السيطرة والقمع لدى النظام الإيراني، ورفع كلفة الاستمرار دون تجاوز عتبة الحرب.

وفي هذا الإطار، يُعاد توظيف العقوبات، ليس كأداة اقتصادية فقط، بل كوسيلة إنهاك مؤسسي طويلة الأمد، تستهدف شبكات التمويل، والقدرات التكنولوجية، والنخب الوسيطة المرتبطة بالأجهزة الأمنية. كما يُرجّح توسيع نطاق العمليات السيبرانية التي تستهدف البنية الاتصالية والرقمية، بما يربك قدرة الدولة على الضبط والسيطرة دون ترك بصمات عسكرية مباشرة.

ويتميّز هذا السيناريو بمرونته السياسية، إذ يتيح للفاعلين الدوليين الضغط دون تحمّل تبعات قانونية أو عسكرية كبرى، مع إبقاء خيار التصعيد مفتوحًا نظريًا.

السيناريو الثاني: ضربات محدودة مشروطة بعبور «عتبة مفجِّرة»

يفترض هذا السيناريو انتقالًا محسوبًا من الضغط غير العسكري إلى استخدام محدود جدًا للقوة، في حال وقوع تطور يُنظر إليه بوصفه تجاوزًا لخطوط حمراء يصعب احتواؤها سياسيًا. وقد تتمثل هذه «العتبة المفجِّرة» في موجات إعدامات واسعة النطاق، أو استهداف مباشر ومثبت لمصالح أو قوات أمريكية أو حليفة، أو تصعيد إقليمي يهدد الملاحة الدولية بشكل فجّ.

وفي هذه الحالة، يُرجّح أن تأتي الضربات انتقائية، قصيرة الأمد، ومحدودة جغرافيًا ووظيفيًا، مع تركيزها على أهداف رمزية أو قدرات محددة، لا على إسقاط النظام أو تدمير بنيته الشاملة. والهدف هنا ليس الحسم، بل إعادة رسم خطوط الردع وإرسال رسالة عقابية، مع الحرص الشديد على إبقاء العمليات تحت سقف الحرب الشاملة ومنع الانزلاق إلى مواجهة إقليمية مفتوحة.

ويُلاحظ أن نجاح هذا السيناريو يتوقف على قدرة منفّذيه على ضبط رد الفعل الإيراني ومنع انتقال المواجهة إلى ساحات الوكلاء؛ وأن احتمال حدوثه (متوسط).

السيناريو الثالث: تدخل عسكري واسع لإسقاط النظام بالقوة

يظل سيناريو الغزو الشامل أو التدخل العسكري المباشر لإسقاط النظام الإيراني هو السيناريو الأقل ترجيحًا في المدى المنظور، نظرًا لكلفته الاستراتيجية الباهظة، وتعقيد الجغرافيا الإيرانية، وتماسك البنية الأمنية والعسكرية نسبيًا، فضلًا عن غياب إجماع دولي حقيقي أو غطاء قانوني صريح. كما أن التجارب السابقة في العراق وأفغانستان جعلت صانعي القرار الغربيين أكثر حذرًا من الانجرار إلى سيناريوهات تغيير أنظمة بالقوة دون بديل داخلي متماسك.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا السيناريو ينطوي على مخاطر انفجار إقليمي واسع، واضطراب طويل الأمد في أسواق الطاقة، وتداعيات خطيرة على نظام عدم الانتشار النووي، ما يجعله خيارًا أخيرًا لا يُلجأ إليه إلا في ظروف استثنائية قصوى.

ويتطلب حدوث أي من السيناريوهات المطروحة آنفًا، بروز مجموعة من المؤشرات التي لا ينبغي قراءتها فرادى، بل في إطار تراكمي؛ وهذه المؤشرات هي:

أولًا: اتخاذ إجراءات دبلوماسية وقنصلية غير اعتيادية، مثل الإخلاءات الواسعة أو التحذيرات الشاملة من السفر، بما يعكس تقديرًا رسميًا بارتفاع مخاطر المواجهة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول أصدرت تحذيرات ودعوات لمغادرة إيران (دون تنفيذ إجلاء واسع)، وهي: (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وكندا، والسويد، وأستراليا وبولندا)؛ فيما نفّذت دول أخرى إجلاءات فعلية لمواطنيها من إيران ــ تم بعضها منذ الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في يونيو ٢٠٢٥ ــ وهي: (الصين، والهند، والإمارات العربية المتحدة والمجر، وبلغاريا).

كما قامت الولايات المتحدة ــ بعد تهديد إيران باستهداف القواعد الأمريكية بالمنطقة فيما لو تم الاعتداء العسكري الأمريكي ــ الإسرائيلي عليها ــ بإخلاء عائلات الضباط المتواجدين في (قاعدة العيديد) بدولة قطر. وتتناسب هذه الإجراءات مع السيناريوهات الثلاثة المطروحة لانطوائها جميعًا على المخاطر، وإن تفاوتت درجة الخطورة بين سيناريو وآخر.

ثانيًا: القيام بتحركات عسكرية لوجستية ملموسة، كتمركز حاملات الطائرات، أو نقل قاذفات استراتيجية وذخائر دقيقة، لا مجرد تصعيد خطابي أو مناورات إعلامية. وحتى إعداد هذه الورقة ــ في ١٤ يناير ٢٠٢٦ ــ لا توجد مؤشرات «مؤكَّدة علنًا» على حشد هجومي كبير ومباشر (عودة/تمركز حاملات قرب إيران، أو نقل قاذفات استراتيجية وذخائر دقيقة بكثافة)؛ لكن توجد تحركات احترازية وإعادة تموضع محدودة يمكن قراءتها كإدارة مخاطر أكثر من كونها «تهيئة فورية لضربة وشيكة أو قريبة».

ثالثًا: محاولات بناء غطاء سياسي أو قانوني، حتى لو كان رمزيًا، عبر تحالفات محدودة أو بيانات مشتركة. وهو ما لم يتم إعلان صريح بشأنه حتى كتابة هذه الورقة.

ويضاف إلى ذلك تحوّل اللغة الرسمية من خطاب «دعم الشعب» إلى مفردات أكثر تدخّلًا مثل «حماية المدنيين بالقوة» أو «منع الجرائم الجسيمة»، وهو تحول غالبًا ما يسبق أي استخدام للقوة.

وأخيرًا، فإن تصاعد التوافق العملياتي الأمريكي ــ الإسرائيلي، سواء عبر إشارات علنية أو تسريبات موثوقة، يُعد مؤشرًا حساسًا على اقتراب لحظة القرار؛ وهو ما لم يعلن عنه أيضًا.

ونخلص من السيناريوهات المطروحة والمؤشرات المرشحة لحدوثها أن الاحتمال الأرجح للتدخل الخارجي في إيران، ليس الانفجار المفاجئ، بل التدرّج المحسوب في التصعيد، حيث يُستخدم الضغط الهجين كخيار أول، وتُحتفَظ بالضربات المحدودة كأداة ردع مشروطة، بينما يبقى التدخل الشامل خيارًا نظريًا أكثر منه عمليًا. ومن ثم، فإن فهم الاحتمال لا يكمن في السؤال: هل سيقع التدخل؟ بل في كيف، ومتى، وتحت أي شروط قد يتحول الضغط إلى فعل.

خاتمة

تُظهر المعطيات التي تناولتها هذه الورقة أن احتمالية التدخل العسكري الأمريكي–الإسرائيلي في إيران لا تحكمها منطق الحتمية، بل منطق الاحتمال المشروط المرتبط بتطورات الداخل الإيراني وحدود تحمّل النظام لضغوط الاحتجاج، مقابل حسابات الكلفة والمخاطر لدى الفاعلين الخارجيين. فالتصعيد الخطابي والسياسي المتزايد لا يُعد بحد ذاته مؤشرًا كافيًا على قرار وشيك باستخدام القوة، بل يعمل في هذه المرحلة بوصفه أداة ضغط وردع واختبار لمرونة النظام وقدرته على الاحتواء.

وتشير المقارنة بين مسارات التدخل المحتملة إلى أن الضغط الهجين (السيبراني، والاقتصادي، والإعلامي) يظل الخيار الأكثر واقعية في المدى القريب، لكونه يتيح تعظيم كلفة القمع دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مفتوحة ذات ارتدادات إقليمية وعالمية عالية. أما خيار الضربات المحدودة، فيبقى مرهونًا بعبور "عتبة مفجِّرة" يصعب احتواؤها سياسيًا، في حين يظل التدخل الواسع لإسقاط النظام بالقوة احتمالًا ضعيفًا، نظرًا لغياب تصور واضح لليوم التالي، وتزايد المخاوف من تفكك بنيوي للدولة الإيرانية.

وتُبيّن الورقة أن الخطر الأساسي للتدخل الخارجي لا يكمن في لحظة استخدام القوة ذاتها، بل في ما قد يترتب عليها من تداعيات داخلية طويلة الأمد، تشمل تآكل احتكار الدولة للعنف، وتصاعد التوترات الطرفية، وتحويل الاحتجاج إلى ساحة تصفية مفتوحة، فضلًا عن ارتدادات إقليمية تمس أمن الخليج والملاحة وتوازنات الردع، وتداعيات عالمية تطال الاقتصاد الدولي ونظام عدم الانتشار النووي.

وعليه، فإن التقدير الراجح يتمثل في أن الفاعلين الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل، سيواصلون إدارة الأزمة الإيرانية بمنطق التدرّج المحسوب، مع السعي إلى إبقاء الضغط دون تحوّله إلى مسار إسقاطي غير قابل للضبط. وفي هذا السياق، لا يُقاس نجاح السياسة الخارجية بقدرتها على إسقاط النظام الإيراني، بل بقدرتها على منع انزلاق إيران والإقليم إلى دورة فوضى أوسع، تكون كلفتها الإنسانية والسياسية أعلى من كلفة استمرار الأزمة نفسها في المدى القصير.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64